والذيْ لا يَعلَمُ (كَفُ عَدَس)

الدكتور سامر مظهر قنطقجي
مدير عام شركة الأدهم للصرافة

انطلاقاً من قاعدة الرأي والرأي الآخر للإعلام الجاد والحيادي، نطلب من إدارة مجلة الاقتصادي نشر الرد على مقالها المنشور بتاريخ ١١-٠٤-٢٠١٢ بنفس المكان، حتى لا نضطر لنشر الرد في وسائل أخرى.

مثلٌ شعبيٌ يُقال للذي يُموه حقيقةً بغيرها، فتاجر البزورية كما تقول قصة المثل لحق شاباً لأمر ما، ولما مسكه أهل السوق، احتجّ الشاب بما في يده من عدسٍ، وكأنها أصل الحكاية، فلام أهل السوق التاجر بأن ما فعله لا يستحق كل ذلك من أجل حفنة عدس، لكن لو علم الناس أصل القصة لما كان ذلك رأيهم. لذلك قيل: من يعرف يعرف والذي لا يعرف (كف عدس).

ما يتعلق بالإفصاح والشفافية المُعزّز للرقابة:

إن الشركة المساهمة المغفلة شركة تخضع لرقابة وزارة الاقتصاد في اجتماعها الدوري، وتخضع أيضاً لرقابة وتدقيق محاسب قانوني مرخص من أعلى السلطات النقدية والمالية.

كما تراقب وتدقق سوق دمشق للأوراق المالية القوائم المالية للشركات المساهمة مرتين في العام وهي أزمنة النشر العلني، ومرتين بينهما وهو ما يسمى بالتدقيق الربعي.

وحيث أن الشركة موضوع البحث شركة مالية فإنها تخضع لرقابة مالية إضافية وهي رقابة صارمة شديدة تتمثل برقابة المصرف المركزي، حيث رقابته شهرية في العادة، وفي ظل الأزمة التي ذُكرت كانت يومية لا أسبوعية بنوعيها الرقابة المباشرة

من خلال الجولات التفتيشية والرقابة المكتبية. كما أن ذلك لم يقتصر على رقابة إدارة الشركة المركزية (مع أنها كافية بسبب اعتماد الشركة على برامج مالية تعمل على شبكة مركزية) بل كانت رقابة تفتيشية على جميع الفروع بما فيها الإدارة المركزية.

يُضاف لما سبق رقابة مصلحة ضريبة الدخل التابعة لوزارة المالية، والتي أضافت لرقابتها المعهودة على القوائم المالية الجولات التفتيشية. وكل ذلك سليمٌ وموثقٌ.

ما يتعلق بكيفية قراءة التقارير المالية:

إن القراءة المجتزأة باستخراج بيان دون آخر يفسره هو ما تُنتقد به (النسب المالية) فيقال بلغة التحليل المالي بأنها (مضللة). وأذكر مرة بأن سورية قد احتلت المركز الخامس عالمياً بإنتاج الفستق الحلبي، وهذا خبر متميز !! لكن إن ألحقناه بمعلومة تفسيرية قائلين بأن عدد الدول المنتجة هي خمسة دول فقط، فإن الخبر سرعان ما يتحول إلى خبر غير متميز، بل قد يحقق للقارئ وقعاً آخر.

وبرأينا هذا ما فعله المقال غير المتميز المنشور على موقع مجلتكم الالكتروني.

فهل اطلع كاتب المقال (ولا أقول المحلل المالي أو الخبير المالي) على المساهمة الاجتماعية لشركة الأدهم للصرافة؟ وهل غابت عنه شهادة كل من سبق ذكرهم في رقابةً وتدقيقاً؟

إن المساهمة الاجتماعية لشركة الأدهم للصرافة تتجلى في نقاط عديدة منها:

- أن عدد العاملين في الشركة لم يتأثر في الشركة رغم الأزمة، و لم تسرح الشركة أحداً من موظفيها كما فعل غيرها.
- إن كتلة الرواتب زادت بينما أنقصها البعض الآخر من الشركات الأخرى.

- إن الشركة المساهمة المغفلة تسدد عادة ضرائبها بحسب قانون الدخل من ١٦-٢٠٪، أما الشركات المساهمة المغفلة المالية فقد خصها القانون بنسبة ٢٥٪ سددتها شركتنا إضافة إلى ١٣٠٠٠٠ ل.س كرسم إدارة محلية مما يرفع النسبة إلى ٢٧.٥٠٪.
- ستوزع الشركة عائداً نقدياً قدره ٥.٧٪ للسهم فيما لو أقرته الهيئة العامة ووافقت عليه، وهذا مفيد للشركة وللاقتصاد المحلي معاً ويعزز موقفها المالي.

ما يتعلق بإدارة المخاطر:

إن شدة مخاطر الصرف واضحة على جميع المؤسسات الاقتصادية عموماً، وعلى شركات الأموال خصوصاً، وخاصة منها شركات الصرافة التي أساس عملها الصرافة ذاتها. وقد تميز العام الذي تتناوله القوائم المالية (موضوع كلام المجلة الناشرة) بتغير سعر الصرف بشدة، وقد سبب ذلك خسائر تشغيلية كبيرة وهذا لم يوضحه صافي الربح المعلن في القوائم المالية لأنه الناتج الحسابي للفترة وخلاصتها.

لم تكن المجلة حيادية في عرضها، فأوساط الناشرين معتادة على ذكر عبارة: (إن المقال لا يعبر عن وجهة نظر المجلة بالضرورة)، مما يعني بأن المجلة تحمل نفس توجه الكاتب وتتبناه. فالمقال يلمح بأن الشركة حققت أرباحاً مستغربة في ظل الأزمة من خلال ذكر بيانات دون أخرى وتسليط الضوء على أشياء دون أخرى، وهذا محاولة لتضليل الرأي العام (بمعناه المالي على الأقل)، فعائد السهم الذي حققته الشركة في الفترة المعنية عادي نسبة لأوضاع الأسواق المحلية.

وهنا تكمن الفائدة المرجوة من قصة تاجر البزورية المشار إليها أعلاه حيث تمت الإشارة لما يمكن وصفه بأنه نوايا غير شفافة قد تسيء للشركة أمام الرأي العام وغير العام.

وعليه تحتفظ إدارة الشركة بحقها القانوني تجاه المجلة وكاتبها إن حصل ما يشير لذلك.

ما يتعلق بصحة البيانات التي ذكرها المقال:

ذكر المقال عدة بيانات خاطئة منها:

- تأسست الشركة بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٦ بينما الصحيح هو ٢٠٠٨/٨/١١ وفق قرار الترخيص رقم ٢٤ لذات التاريخ.
- أوضح التقرير المالي فيما يخص (بنك لارنكا) بأن الحساب فُتح بناء على موافقة المصرف المركزي بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٩ تحقيقاً للإفصاح المطلوب، وليس الأمر غير ذلك مما يخالف قواعد غسيل الأموال حسبما ألمح إليه الكاتب ضمناً سواء حسنت نيته أم لا، فقد أغفل الكاتب مثلاً ذكر حسابات الشركة لدى بنوك أخرى (محلية) مثل بيمو السعودي الفرنسي، والدولي للتجارة والتمويل، وبنك بيبلوس، علماً أن جميع الحسابات المذكورة تقع تحت رقابة المصرف المركزي التامة.
- إن زيادة العمولات المشار إليها سببه زيادة التحويل المالي برأي الكاتب، بينما لو تعمق في التحليل لتبين أنها وبحسب البيانات المالية المدققة تعود لعمولات تم استيفاؤها كعمولة (تحصيل دولار) من المستفيدين بحسب تعليمات المصرف المركزي، وبلغت ثلاثة بالألف وسطياً من قيمة الحوالة.
- إن التأمين المقدم يبلغ ٥٠.٠٠٠ ليرة وليس ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ليرة كما ذكره الكاتب.
- إن الربح التشغيلي هو ١٣ مليون وليس ٦ ملايين كما ذكره الكاتب، فلعله لم ينتبه لإطفاء خسارة السنوات السابقة والتي جُلّها (أي الخسارة) مصاريف تأسيسية وذلك مراعاة لمعايير المحاسبة الدولية.

- يوضح الجدول التالي فروقاً أخرى أظهرتها القوائم المالية وأغفلها للأسف كاتب المقال:

البيان (المبالغ بالآلاف)	حسب كاتب المقال		حسب بيانات الشركة		
	2010	2011		2010	2011
موجودات العملات الأجنبية	36.5	68.9	صندوق	36.5	68.9
			مصارف	16.3	14.4
إجمالي موجودات العملات الأجنبية				52.9	83.3
موجودات الدولار	1200		صناديق	718	1222
			مصارف	339	84
			مراسلون	357	-
إجمالي موجودات الدولار				1306	
أرباح الشركة	8200	14300		8215	14311
خسائر مدورة عام ٢٠٠٩				(7,541)	-
الأرباح	6000			13600	
عائد السهم (ليرة / سهم)				16.43	28.62

أخيراً، نرحب باستفسارات وتوضيحات السادة المساهمين والمهتمين في اجتماع الهيئة العامة الذي ستعقده الشركة خلال الأسابيع القادمة وسوف يتم النشر الرسمي في الجرائد والصحف الرسمية خلال الأسبوع القادم إن شاء الله، وهذا يدلل على حصول الكاتب على تقريرنا المالي من مصادر أخرى غير رسمية مما يجعلنا نؤكد على حقنا القانوني في مقاضاته والمجلة الناشرة.

دمشق بتاريخ ١٤-٠٤-٢٠١٢